دراسات تقييم الأثر البيئي كأداة لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة الجزائر

Environmental Impact Assessment Studies as a Tool for Environmental Protection in the Context of Achieving Sustainable Development Case Study of Algeria

لفايدة عبد الله

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، الجزائر

abelefay@yahoo.fr

شبارکة مهدي

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، الجزائر

mehdichebarka@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/08/21

تاريخ القبول: 2019/01/29

الملخص:

بعد أن أضحى البعد البيئي أحد أهم الأبعاد التي تفرض نفسها، وأصبحت حماية البيئة من بين الأولويات التي تسعى لتحقيقها مختلف الدول والمؤسسات على حد سواء، كان لابد من تطبيق أساليب جديدة تحظى بالقبول العام وتسمح بتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

تعتبر دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات أحد أهم الآليات المعاصرة والاستراتيجية لحماية البيئة وضمان التوازن المطلوب بين التنمية والبيئة، وفي هذا السياق تبنت الجزائر هذه الآلية بصفة الزامية لوقائية وحماية البيئة قبل تنفيذ أي مشروع. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تنظيم دراسة وموجز التأثير على البيئة في الجزائر. كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: مشروع استثماري، أهداف تنمية مستدامة، حماية البيئة، دراسة تأثير بيئي، دراسة جدوى، موجز التأثير البيئي.

Abstract :

After the environmental dimension became one of the most important dimensions that impose itself, and environmental protection became one of the priorities that different countries and institutions alike seek to achieve, it was necessary to apply new methods which find general acceptance and allow to achieve the goals of sustainable development. Environmental impact assessment studies are considered as one of the most important contemporary and strategic mechanisms for protecting the environment and ensuring the required equilibrium between development and environment. In this context, Algeria has adopted this mechanism as mandatory for protecting the environment before implementing any project. Accordingly, This study aims to identify the organization of the study and Summary of the environmental impact on environment in Algeria As a tool to achieve the goals of sustainable development.

***Key Words*:** Investment Project, Goals of Sustainable Development, Environment Protection, Environmental Impact Study, Feasibility Study, Summary of the Environmental Impact.

JEL Classification : Q01, Q51.

* مرسل المقال: لفايدة عبد الله (abelefay@yahoo.fr).

المقدمة

تعتبر البيئة من الشروط الأساسية والضرورية للنشاط البشري بصفة عامة والاقتصادي بصفة خاصة، فهي أهم عناصر التنمية ومن أكثر أبعاد التنمية المستدامة أهمية، والتي تظهر من خلال آثار النمو المحقق من طرف الدول الصناعية التي أصبحت غير محتملة، حيث تضاعف الإنتاج الصناعي في العالم بنحو خمسين ضعف، واستهلك نحو ثلاثين مرة ضعف ما كان يستهلك من الطاقة نهاية القرن التاسع عشر، هذا الحجم الضخم والمتزايد لم يأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية، أين أدى التطور التكنولوجي وزيادة حجم الإنتاج إلى استنزاف الموارد الطبيعية وترك مخلفات ملوثة كبيرة.

في منتصف القرن الماضي ومع تنامي الوعي البيئي، ظهرت أفكار جديدة تنظر إلى البيئة بنظرة أكثر رقيا واحتراما وعقلانية ما دفع بالمؤسسات اليوم إلى ادراج وبشكل متزايد الاعتبارات البيئية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية. وباعتبار أن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية تعد أمرا لابد منه من أجل اتخاذ قرار استثماري رشيد، كان لابد من دمج المشكلات البيئية في العمليات الخاصة بتحليل الاستثمار واتخاذ القرارات، ومن هنا برزت الحاجة إلى تبني أداة تسمح بالتوافق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، حيث اتجهت العديد من الدول بالتعاون مع مختلف المنظمات الدولية إلى ادخال عملية تقييم التأثيرات البيئية للمشاريع كجزء من دراسات الجدوى أو بشكل مستقل وهي ما يعرف بدراسات تقييم الأثر البيئي.

تماشيا مع الاتجاه العالمي في مجال الحفاظ على البيئة، كان من الضروري أن تتبنى الجزائر مجموعة من الأدوات والآليات القانونية والاقتصادية لحماية البيئة، ومن بين هذه الأدوات التجأت الجزائر إلى وضع نظام لتقييم الأثر البيئي للمشاريع كآلية وقائية تسبق تنفيذ كل مشروع من شأنه أن يضر بالبيئة.

إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: كيف نظمت الجزائر دراسات تقييم الأثر البيئي لحماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

وكمحاولة منا للإجابة على هذا الإشكال سنتناول هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

- الإطار العام للتنمية المستدامة؛
- الإطار العام لدراسة الجدوى ودراسات تقييم الأثر البيئي؛
- دراسات تقييم الأثر البيئي في الجزائر.

أهداف وأهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من خلال أهمية البيئة وضرورتها في النشاط اليومي للإنسان، والتي أصبحت تأخذ حيزا أكبر ومتزايد في عملية اتخاذ القرار، كما تهدف الدراسة بالدرجة أولى إلى ابراز العلاقة بين المشروع الاستثماري والبيئة، وكذا تجربة وجهود الجزائر في حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال عرض التنظيم القانوني والتقني لدراسات تقييم الأثر البيئي وموجز التأثير البيئي، ومدى مسايرتها للجهود الدولية للحد من الآثار السلبية للنشاط الاقتصادي.

المنهجية المتبعة: وللبحث في هذا الموضوع، ارتأينا اتباع المنهج الوصفي لتحديد محتوى دراسات تقييم الأثر البيئي ودراسات الموجز والإجراءات التنظيمية لكل واحد منهما، بالإضافة للمنهج التحليلي لتحليل ومناقشة بعض النصوص، القوانين والإجراءات.

1. الإطار العام للتنمية المستدامة

1.1. تعريف التنمية المستدامة

بالبحث في مختلف الأدبيات والأعمال التي تناولت موضوع التنمية المستدامة، نجد أنها لم تتفق على تعريف موحد رغم أن كلها اتفقت على حماية البيئة وضمان حق الأجيال القادمة، وفي هذا السياق نجد أنّ اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها "مستقبلنا المشترك" سنة 1987 عرفت التنمية المستدامة كما يلي: "التنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد، واتجاه الاستثمارات، ووجهة التطور التكنولوجي، والتغير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الإنسانية" (**محمد كامل واللجنة العالمية للتنمية والبيئة، 1989**).

ويعرفها W.Ruchelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية بأنها " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم والقدرات البيئية، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة ".

كما يعرفها المشرع الجزائري بأنها التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي ادراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية (**القانون 03-10، المادة 04**).

2.1. أبعاد التنمية المستدامة

تتمحور التنمية المستدامة حول حق البشرية في حياة صحية ومنتجة، متناغمة مع الطبيعة، وأن يكون حق التنمية يلبي بصورة عادلة حاجيات التنمية البيئية للأجيال الراهنة والمستقبلية، فالتنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بثالثة أبعاد مترابطة ومتكاملة، تتمثل في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، والتي يجب التركيز عليها جميعا بنفس المستوى.

أ.البعد الاقتصادي: تعتبر التنمية الاقتصادية شرطا ضروريا ليس كافيا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث لا يمكن بناء تنمية دون موارد طبيعية وبشرية، ولا يمكن تحقيق رفاهية الأفراد وتلبية احتياجاتهم دون اقتصاد قوي، يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية الاقتصاد والبيئة، إذ يطرح مسالة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، ووفقا لهذا البعد تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد.

ب.البعد البيئي: تعتبر البيئة من الشروط الأساسية والضرورية للنشاط البشري بصفة عامة والاقتصادي بصفة خاصة، فهي أهم عناصر التنمية ومن أكثر أبعاد التنمية المستدامة أهمية وأكثرها مساهمة في تعريفها، فالبعد البيئي هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والقادمة مع الحفاظ على البيئة وحمايتها. ويتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء عملية التنمية، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية.

ت.البعد الاجتماعي: رغم قلة الاهتمام المسلط على البعد الاجتماعي مقارنة بالبعد البيئي أو حتى الاقتصادي، إلا أنه يعتبر أساسي بالنسبة للكثير من الهيئات المهتمة بمجال الاقتصاد بالدرجة الأولى مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فالبعد الاجتماعي يهدف لإشباع حاجيات الأفراد وتحقيق هدف العدالة الاجتماعية من خلال تشجيع مساهمة كل الهيئات الاجتماعية حول مواضيع الصحة، السكن، الاستهلاك، العمل، التعليم، الثقافة... الخ.

3.1. أهداف التنمية المستدامة

في إطار تحديد أولويات التنمية العالمية للفترة 2015-2030، وبغية توسيع الأجندة العالمية بأهداف أكثر ورؤية عالمية تعني كل دول العالم، اعتمد قادة العالم في سبتمبر 2015 سبعة عشر (17) هدف للتنمية المستدامة و169 غاية لخطة التنمية المستدامة تدمج الأبعاد الثلاثة: الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، تعتبر الأهداف الجديدة فريدة من نوعها من حيث أنها تدعو جميع البلدان، الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تعزيز الرخاء، والعمل في الوقت نفسه على حماية كوكب الأرض، تتمحور هذه الأهداف حول خمس نقاط رئيسية؛ كوكب الأرض، السكان، الازدهار، السلام والشراكات. ومن بين أهم الأهداف التي تعني بحماية البيئة نجد:

- **اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره:** حيث أصبحت معالجة تغيرات المناخ الناتجة عن النمو الاقتصادي والسكاني تشكل عنصرا معقدا في إطار تحقيق التنمية المستدامة. فقد ارتفعت درجة الحرارة على سطح الكرة الأرضية بمعدل 0,89 درجة مئوية مقارنة بمعدلها في الحقبة ما قبل الصناعية، كما تتكبد الزراعة خسائر كبيرة تعرّض الأمن الغذائي للخطر.

- **المحافظة على الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة:** تعتبر إدارة هذا المورد العالمي الجوهري سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام. ويدعو هذا الهدف إلى صون المحيطات، والحد من التلوث وإعادة الأرصدة السمكية، وممارسة الصيد المستدام، وفقا للإطار الذي حدّدته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار: اتفاقية مونتيغو باي.

- **حماية النظم الايكولوجية البرية:** ترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، إضافة إلى إدارة الغابات، مكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي، حيث يجب حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي. ويعترف هذا الهدف بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتنوع البيولوجي.

2. الإطار العام لدراسة الجدوى وتقييم الأثر البيئي

1.2. مفهوم المشروع الاستثماري

هو فكرة محددة لاستخدام بعض الموارد الاقتصادية بطريقة معينة للوصول إلى هدف معين، أو عدة أهداف، على أن تزيد إيرادات أو منافع المشروع على تكاليف انشائه وتشغيله (**كافي، 2009، ص 32**).

كما يعرف أيضا بأنه اقتراح يهدف إلى انشاء أو توسيع أو تطوير بعض المنشآت بهدف انتاج أو زيادة الإنتاج من السلع والخدمات اللازمة لاحتياجات المجتمع خلال فترة زمنية معينة (**جلال الدين، 2018، ص250**).

وهناك من ينظر إلى المشروع على أنه فكرة استثمارية متميزة فنيا واقتصاديا، لها ظروفها وملابساتها الخاصة لاستثمار قدر من الأموال ويتحقق منها عائد اقتصادي واجتماعي (**بدوي، 2017، ص07**).

مما سبق يمكننا القول أنّ المشروع الاستثماري عملية استثمارية تهدف لإنشاء مشروع جديد أو التوسع في مشروع قائم من خلال مجموعة متكاملة من الأنشطة تنفذ خلال مدة زمنية محددة وحسب طاقات إنتاجية موجهة لخدمة أهداف متفق عليها.

تمثل عملية تحديد أهداف المشروع النقطة المحورية لدراسة جدوى أي مشروع. من أهم أهداف المشروع نذكر (**أوسرير، بن حاج ، ومغراوة، 2009**):

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية؛
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفء والأعلى لعوامل الإنتاج؛
- تطوير أساليب الإنتاج المحلية وتحديد التكنولوجيا؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية لمواكبة التطورات المختلفة في مجالات الحياة؛
- توفير فرص العمل والقضاء أو التخفيف من حدة البطالة.

2.2. تعريف دراسة الجدوى

قبل تنفيذ أي مشروع استثماري لابد من الحكم على صلاحيته لتحقيق الأهداف المرجوة، والتي تتحقق من خلال اعداد بعض الدراسات المتخصصة تعرف بدراسة الجدوى، تستخدم بعض المفاهيم للإشارة إلى دراسة الجدوى، مثل جدوى الاستثمار، تقويم الاستثمار أو موازنة رأس المال، وبما أن قرار قبول المشروع محل الدراسة أو رفضه متوقف على دراسة الجدوى، فإنه لابد من أن تكون الدراسات المكونة لها دقيقة، كما يجب أن يتمتع معدوها بالقدرة العلمية والخبرة العملية في مختلف الاختصاصات: التسويقية، الفنية، القانونية، المالية والاقتصادية.

يمكن تعريف دراسة الجدوى على أنها سلسة من الدراسات تقوم على افتراضات معينة وأهداف محددة، تنتهي الى اتخاذ الموقف النهائي بقبول المشروع والمباشرة بإقامته أو برفضه (**عبد ربه، 2015، ص35**).

كما تعرف أيضا بأنها مجموعة من الأسس العلمية المستمدة من علوم الاقتصاد والإدارة وبحوث العمليات والمحاسبة، والتي تستخدم في تجميع البيانات ودراستها وتحليلها بهدف تقويم المشروعات الاستثمارية أو تحديد صلاحياتها

من عدة جوانب: قانونية، تسويقية، فنية، مالية واجتماعية، سواء من وجهة نظر المستثمر الخاص أو الأجهزة المشرفة على المشروعات الاستثمارية في الدولة، أو مؤسسات التمويل (**عبد العظيم، 1996، ص18**).

تجدر الإشارة إلى أنه لابد من مراعاة عامل الزمن في إعداد دراسات الجدوى، فالفرص الاستثمارية لا تظل قائمة لفترات طويلة، والعناصر المختلفة لدراسة الجدوى معرضة للتغيير على مر الزمن، وإذا تأخر اتخاذ القرار بناء على دراسة الجدوى فإنه يجب تحديث الدراسة للتأكد من استمرارية المشروع في تحقيق أهدافه (**العجلوني، 2011، ص35**). من جهة ثانية، يلعب عدم الاستقرار في القوانين نقطة مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار مع عامل الزمن.

3.2. أهمية دراسة الجدوى

ترجع أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية إلى كونها أداة عملية تجنب المستثمر الانزلاق إلى المخاطر وتحمل الخسائر وضياع الأموال فيما لا عائد منه، إذ أن هذه الدراسة تسبق اتخاذ أي قرار استثماري، كما تسبق عملية التشغيل الجاري؛ فإذا أسفرت الدراسة عن وجود مخاطر محتملة يتجه المستثمر إلى بديل استثماري آخر تجري له دراسة جدوى اقتصادية، فرغبة المستثمر في الحصول على أفضل عوائد ممكنة على رأس المال المستثمر لا تتحقق إلا بإجراء الدراسات الخاصة بجدوى كافة البدائل الاستثمارية واختيار أفضل البدائل عائدا للتنفيذ. بعبارة أخرى، فإن دراسة الجدوى تساعد على الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية وهو ما يزيد من أهمية هذا النوع من الدراسات في الدول النامية حيث تكون الموارد محدودة مما يتطلب تحديد أولويات للمشروعات المختلفة. كما تسمح المؤشرات والمعايير المطبقة في دراسات الجدوى بتحديد مدى استحقاق المشروع لتخصيص قدر معين من الموارد.

من جهة ثانية تسمح دراسة الجدوى بالتعرف على التغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها خلال العمر الافتراضي للمشروع وبيان مدى تأثيرها على ربحية المشروع الاستثماري في المستقبل واختيار درجة حساسية العوائد المتوقعة للتغيرات المحتملة في بعض البنود الخاصة بالتكاليف أو الخاصة بالإيرادات مثل تغيرات أسعار البيع، أسعار الفائدة، أسعار الطاقة والمواد الأولية وأسعار العملات الأجنبية وكذلك توقعات التغير في الأذواق والرغبات والاعتبارات الاجتماعية والسياسية ذات التأثير المباشر وغير المباشر على اقتصاديات المشروعات الاستثمارية.

مما سبق يمكننا القول أنّ أهمية دراسة الجدوى تكمن في جعلها لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية عملية متكاملة الأبعاد (القانونية، البيئية، التسويقية، الفنية، الهندسية، المالية، التجارية، الاجتماعية) تأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء المشروع، وعليه تكون عملية حساب المخاطر عملية دقيقة وبأقل درجة ممكنة من عدم اليقين.

4.2. نماذج دراسات الجدوى

إن التركيز على دراسة جدوى المشاريع بطريقة منفردة وفصلها عن المنظور الكلي الذي يتناول قوانين وسياسات الدولة، واغفال عادات وتقاليد والاعتبارات الاجتماعية الأخرى يعتبر خطأ كبير من شأنه التأثير في عملية اتخاذ القرار،

وعليه تتعدد مجالات دراسة الجدوى باختلاف طبيعة المعيار الذي يتم النظر إلى الدراسة من خلاله، وهذه بعض الأمثلة عن نماذج دراسة الجدوى مجمعة في الجدول الآتي:

جدول رقم 01: "نماذج دراسات الجدوى"

النموذج	الوصف
دراسة الجدوى الاقتصادية	عادة ما تستخدم معايير وأساليب تقييم ذات طبيعة تتلاءم مع النظرية الاقتصادية ونطاقات التحليل فيها، كما تستخدم بعض النسب والمعايير القياسية ذات الطابع الاقتصادي البحت أو المشتقة جزئيا أو بالكامل من نظرائها المرتبطة بالتخصصات الأخرى الإحصائية والمحاسبية والبيئية...الخ.
دراسة الجدوى المحاسبية	تتركز اهتماماتها التحليلية على أمور كلها تعتبر تكميلية ومتممة لدراسة الجدوى الاقتصادية، بحيث تصل في نهاية الأمر إلى المساعدة على كتابة تقارير مبدئية أو نهائية توضح مدى إمكانية تطبيق الحال موضع الدراسة وأحيانا ما تتم باستخدام أدوات محاسبية بحتة، وأحيانا ما تتم من خلال تخصص مشترك مثل المحاسبة الإدارية. ومن بين الأدوات المحاسبية المستخدمة في مجال دراسة الجدوى المحاسبية: الملفات والمعايير والاستشارات الجبائية، التخليص الجمركي والشحن...الخ.
دراسات الجدوى التسويقية	مثل دراسات المستوى العام للأسعار، وتقدير الموقع التسويقي الملائم، حجم الطلب والعرض الموجود من خلال المشروعات المنافسة والبديلة.
دراسة الجدوى الاجتماعية	حيث يتم التركيز على التكاليف والعوائد الاجتماعية وعلى المتغيرات الكلية مثل التأثير على استفحال مشكلة البطالة أو على الحد منها، وعلى زيادة الدخول وعدالة توزيعها. عادة ما يتكامل هذا النوع من الدراسات مع الدراسات الاقتصادية بالتركيز على التحليل الكلي أكثر من التحليل الجزئي للمتغيرات الكلية المرتبطة بالمشروعات محل الدراسة.
دراسات الجدوى البيئية	ترتبط بمستلزمات حماية الموارد الطبيعية من التدهور والتلف، وحماية البيئة الطبيعية من التلوث، والاحتفاظ بحقوق الأجيال المستقبلية في الانتفاع بما تحظى به الأجيال الحالية بالاستفادة منه من موارد طبيعية وبيئية، يفترض أن تكون صالحة للاستخدام وللعيش الآدمي.

المصدر: (الأشوح، 2016 ص ص: 16-18).

5.2. دراسة تقييم الأثر البيئي

يعتبر تقييم الأثر البيئي من أهم أدوات المستخدمة للتدخل المسبق لحماية البيئة حيث تم اعتماده لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1969 بعد أن وقع الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون قانون البيئة الوطنية، والذي تضمن أهمية أن تخضع المشروعات لعمليات دراسة تقييم الأثر البيئي كشرط لموافقة الحكومة الفدرالية مع تحديد بدائل ووسائل للتخفيف من الآثار السلبية لأي مشروع، ومع حلول سنة 1983 أصبحت معظم المؤسسات والمشروعات الفيدرالية في أمريكا تعتمد على تقييم الأثر البيئي قبل الموافقة على المشروع، ليصبح سنة 1986 تقييم

الأثر البيئي شرطا أساسيا لموافقة البنك الدولي على المشروعات وهو ما انعكس على معظم دول العالم أين أصبح هذا النوع من الدراسات مطلبا أساسيا.

ويعرف تقييم الأثر البيئي بأنه عملية منظمة لدراسة الآثار البيئية لمشروع معين من مختلف الجوانب البيئية لتحديد السلبيات والايجابيات المرتبطة بالمشروع مما يساعد على تفاديها أو تحجيمها (**عبد اللطيف، 2016، ص19**).

كما تعرف أيضا بأنها درجة الحماية والصيانة التي تحقق للبيئة من خلال مراعاة الحمولة البيئية في إطار الخطة الإنمائية المقترحة من المنظور الآني والمستقبلي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، على المستوى المحلي والإقليمي (**أوسرير، بن حاج، ومغراوة، 2009**).

ومنه يمكن القول بأن تقييم الأثر البيئي وسيلة وقائية تسمح للهيئات المعنية من مراقبة احترام المشروع للتدابير المتعلقة بحماية البيئة بالإضافة إلى تحديد وتقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن يلحقها تنفيذ المشروع على البيئة سواء على المدى البعيد أو القريب، مع تحديد التدابير الكفيلة بإزالة الآثار السلبية والتخفيف منها.

6.2. الهدف من دراسة وتقييم الأثر البيئي

يهدف تقييم الأثر البيئي لمشروع مقترح بالدرجة الأولى إلى ضمان السلامة البيئية وحماية الموارد الطبيعية، وكذا المساعدة على تحقيق درجة من المتابعة والمراقبة البيئية المستمرة للمشاريع للحيلولة دون انحرافها على الخط البيئي، كما تسمح بتحديد أهم الخسائر والسلبيات المرتبطة بالمشروع وامتدادها من ناحية الزمان والمكان وتحديد الوسائل والبدائل الممكنة لتفادي السلبيات أو الحد منها (**كافي، 2009، ص63**)، بالإضافة إلى تكلفتها المادية، الوقت المستغرق و تأثيرها على المشروع، مع تحديد درجة خطورة أي عنصر سلبي، عدد المتضررين وفئاتهم.

كل دراسة لتقييم الأثر البيئي لابد أن تخلص بإعداد تقرير لتوثيق النتائج التي تم التوصل لها ومتضمنة للتوصية النهائية إزاء تنفيذ أو عدم تنفيذ المشروع.، وحتى يتم ضمان جودة هذه الدراسات، فإنه يوصى أن تكون ضمن شروط الحصول على رخصة البدء بتنفيذ المشروع أو النشاط، مما يستلزم تنفيذها في وقت مبكر، باستخدام منهجية علمية دقيقة وعبر إجراءات وخطوات محكمة، دون اقصاء الجمهور وبالذات القريب من المشروع المزمع تنفيذه وأخذ توصياتهم بعين الاعتبار، كما يجب تحديد الآثار البيئية الأكثر أهمية والتركيز عليها، مع ضرورة توخي أكبر درجات الدقة والحذر في تحديدها، مراجعة الوضع البيئي الراهن في الموقع وطبيعة المشروع، خصائصه، متطلباته، عملياته ومخرجاته، لتحديد أفضل الخيارات الممكنة، يتوقف معرفة وتحديد الآثار البيئية أثناء القيام بعملية التقييم على نوع وطبيعة المشروع الذي سيخضع للتقييم، تتضح الآثار البيئية التي يجب أخذها بعين الاعتبار فيما يلي (**العزاوي والنقار، 2015، ص239**):

- الآثار البيئية الطبيعية: وتضم تعديل خصائص الغلاف الجوي، وأشكال سطح الأرض، التربة، النظم الحيوية البيئية الأرضية والمائية وكفاءة استعمال الطاقة.

- الآثار البيئية الاجتماعية: وتشمل التغيرات في الخصائص السكانية، الصحة والسلامة العمة، النشاطات السكانية واتجاهات المجتمع.

– الآثار البيئية الاقتصادية: وتشمل التغيرات التي تطرأ على قيم الأراضي واستعمالاتها المتعددة، الوظائف، الضرائب والدخل القومي، وأسعار الطاقة واطالة عمر الموارد وغيرها.

7.2. أدوات تنفيذ تقييم الأثر البيئي

هناك العديد من الأدوات المطبقة في الواقع العملي لتنفيذ تقييم الأثر البيئي لعل أهمها:

أ. قوائم الفحص: تضم مجموعة من العوامل التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقييم الآثار البيئية، وهناك أربعة أنواع لتلك القوائم هي: القوائم البسيطة، قوائم الفحص الوصفية، قوائم الفحص الموزونة وقوائم الفحص باستخدام الاستبانة، ولهذه الطريقة العديد من المزايا كالسهولة والوضوح، ومن عيوبها أنها تحتاج إلى وقت وجهد كبير، كما أنها لا تحفز على التفكير الإبداعي نظرا لاستخدامها قوالب جاهزة (**البريدي، 2015، ص164**).

ب. المصفوفات: عبارة عن جدول شبه شبكة التي تستعمل للتعرف على التفاعل بين أنشطة المشروع، والتي يتم وضعها على محور واحد، ويقابلها على المحور الأخر الخصائص البيئية. استعمال الجدول، وتفاعل الأنشطة مع/الخصائص البيئية يمكن أن يلاحظ في الخلايا الملائمة أو تقاطع النقاط في الشبكة. ' المداخل يجعل في الخلايا لإبراز شدة التأثير أو المظاهر الأخرى المتعلقة بطبيعة التأثير، وفي هذا المجال تعتبر مصفوفة ليوبولد من أكثر الطرق الرائدة في دراسة الأثر البيئي، حيث تتضمن عرض وإبراز الآثار البيئية لعناصر المشاريع وقياس قوتها وأهميتها، ويتطلب تقييم الآثار البيئية تحديد جانبين للمشروع الذي يعتقد بظهور أثار بيئية له، وذلك وفق مقياس رقمي يتراوح بين (10،1). يمثل الجانب الاول قوة الاثر (Magnitude) على عناصر الوسط الطبيعي المختلفة. بينما يمثل الجانب الثاني أهمية المشروع على العنصر أو العناصر البيئية، حيث تضم المصفوفة 8800 خلية منتظمة في مائة (100) عمود مخصص للأنشطة التي تسبب الآثار البيئية للمشروع وثمانية وثمانين (88) صفا يتم تخصيصها للمتغيرات النوعية البيئية والتي تصنف في 5 فئات هي: متغيرات فيزيائية، متغيرات كيميائية، متغيرات بيولوجية، متغيرات ثقافية ومتغيرات بيئية (**البريدي، 2015، ص165**)، ويتلخص عمل مصفوفة ليوبولد كالتالي:

– يتم وضع الأرقام بحيث تتراوح من واحد الى عشرة حيث يكون (1) أدنى قيمة و(10) أعلى قيمة ولا يوضع الصفر.

– يتم وضع إشارة (+) إذا كان التأثير موجبا، واشارة (–) إذا كان التأثير سالبا.

– يتم ضرب شقي المربع بعضهما ببعض وجمعهما مع حاصل ضرب المربع الذي يليه وهكذا، ويتم ذلك بشكل افقي وعمودي من اجل عدد النقاط السلبية والايجابية لكل من الصفوف والأعمدة ومن ثم معرفة عدد النقاط الكلية.

8.2. أبعاد دراسات تقييم الأثر البيئي

تتخذ دراسات تقييم الأثر البيئي بعدين أساسيين، هما البعد الزماني والبعد المكاني.

أ. البعد الزماني: قبل الانطلاق في الدراسة لابد من مرحلة تمهيدية تهدف إلى توفير قاعدة بيانات بيئية شاملة عن المشروع تلخص في الملف البيئي، يتبعها ثلاث مراحل متكاملة ومتواصلة هي:

– مرحلة التقييم المبكر: تكون هذه المرحة عند التخطيط للمشروع، يتم فيها تقييم مشروعات الخطط تقييما بيئيا شاملا يسمح بالتعرف على الآثار الإيجابية والسلبية للمشروع، ما يسمح بعلاج وتفادي هذه الأخيرة، والاختيار بين أفضل البدائل الاستثمارية التي لها آثار مقبولة بيئيا.

– مرحلة التقييم التكميلي الاستكشافي: تهدف هذه الخطوة إلى ضمان تنفيذ كل الإجراءات البيئية التي تضمنتها خطة المشروع ودراسة التأثير بشكل سليم،

– مرحلة التقييم اللاحق: بالرغم من مراعاة كل الاعتبارات البيئية في تصميم وتنفيذ المشروع إلا أن بعض المتغيرات التي تطرأ بعد تشغيل المشروع من شأنها اكتشاف أضرار جديدة، هنا تظهر الحاجة إلى عملية المراقبة الدورية والمستمرة لضمان عدم انحراف تنفيذ المشروع عن المسار البيئي السليم والمخطط له.

ب. البعد المكاني: إن اعتبار المشكلات البيئية مشكلات عالمية أو عابرة للقارات، فإنه يجب ألا تقتصر دراسات التأثير على ابراز الآثار السلبية على البيئية المحلية فقط، بل يجب أن تمتد لتشمل التأثيرات على المناطق المجاورة سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

9.2. خطوات تقييم الأثر البيئي

تمر دراسات التقييم البيئي للمشروعات بعدد من الخطوات المتتابعة والمترابطة يمكن ايجازها كما يلي:

أ. وصف المشروع المقترح: يحتاج الأمر إلى الحصول على تفاصيل المشروع المقترح من موقعه، حجمه، العمر الافتراضي لمكوناته وغيرها، حتى يمكن تقييم الآثار المحتملة للمشروع (**أوسرير ، بن حاج ، و مغراوة، 2009**).

ب. تصنيف المشروع المقترح: تقوم على تحديد ما إذا كان هناك احتياج إلى تقييم الآثار البيئية للمشروع المقترح بصورة كاملة، ضئيلة أو متوسطة، عادة ما يتم تصنيف المشروعات والأنشطة إلى ثلاث فئات كما يلي:

– القائمة السوداء: وهي تلك المشروعات والأنشطة التي تتطلب دراسات مستفيضة وتفصيلية نظرا لارتفاع الأخطار المحتملة على تنفيذها؛

– القائمة الرمادية: وهي تلك المشروعات والأنشطة التي تستلزم دراسات متوسطة من حيث التفاصيل والجهد؛

– القائمة البيضاء: وهي خاصة بالمشروعات والأنشطة التي تحتاج إلى دراسات مختصرة.

ج. وصف البيئة المحيطة بالمشروع: يجب إعطاء رؤية شاملة لمكان المشروع ابتداء من البيئة الطبيعية وتشمل الهواء ومصادر المياه والتربة الجيولوجية والأحوال الجوية، إلى البيئة الحيوية من نبات وحيوان، إلى البيئة الاجتماعية والثقافية بمنطقة المشروع والمناطق المجاورة ويعتبر وصف البيئة المحيطة من الخطوات الهامة لتحديد الوضع الراهن.

د. الآثار البيئية المحتملة للمشروع: يجب التمييز بين الآثار الإيجابية والسلبية، المباشرة وغير المباشرة، الآنية والمستقبلية، مع التفكير البدائل والخطط المقترحة للتخفيف من الآثار السلبية.

هـ. تحديد الاعتبارات القانونية والتشريعية: تلعب التشريعات دور مهم، لهذا لابد من وصف قوانين وتشريعات حماية البيئة المعمول بها، وكذا المعايير والمواصفات المطلوبة.

و.تقرير التقييم البيئي: يعتبر من مخرجات نظام تقييم الأثر يلخص كل الخطوات السابقة ونتائج الدراسة، ويمثل أداة لبناء قرار تنفيذ المشروع من عدمه.

3. دراسة تقييم الأثر البيئي في الجزائر

حسب المادة 03 من القانون 16-09 المؤرخ في 29 شوال 1937 الموافق لـ 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار: " تنجز الاستثمارات المذكورة في أحكام هذا القانون في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لا سيما تلك المتعلقة بحماية البيئة وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة بممارسة النشاطات الاقتصادية"

لم يضع المشرع الجزائري تعريفا محددا لدراسات تقييم الأثر البيئي، وإنما حدد مجال هذه الدراسة كما جاء في المادة 15 من القانون 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.: "تخضع مسبقا وحسب الحالة، لدراسة التأثير أو لموجز التأثير على البيئة، مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى، وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة، فورا أو لاحقا على البيئة، سيما على الأنواع والموارد والأوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الايكولوجية وكذلك على إطار ونوعية المعيشة".

1.3. مجال تطبيق دراسات تقييم الأثر البيئي

تخضع لهذا النوع من الدراسات كل المنشآت سواء كانت مصانع، ورشات، مشاغل أو مقالع الحجارة والمناجم والتي قد تتسبب في أخطار على الصحة العمومية، النظافة، الأمن، الفلاحة، الأنظمة البيئية، الموارد الطبيعية، المواقع، المعالم والمناطق السياحية، أو قد تتسبب في المساس براحة الجوار، بالرجوع إلى تعريف دراسة التأثير وكذا النصوص التنظيمية المرتبطة به نجد أن المشرع الجزائري ميز بين دراسة التأثير وموجز التأثير على البيئة، وهو ما يشير إلى وجود نوعين من دراسات الأثر، إلا أنه لم يوضح الفرق بين الاثنين بصفة دقيقة، لكن وبالرجوع إلى المرسوم التنفيذي 07-145 المؤرخ في 02 جمادي الأولى 1428 الموافق لـ 17 ماي 2007 والمحدد لمجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، نجد أنه حدد قائمة للمشاريع التي تتطلب فيها دراسة التأثير وتلك التي تتطلب فيها موجز تأثير فقط، وبالاطلاع على هذه القائمة (انظر القائمة المحددة للمنشآت المصنفة لحماية البيئة المرفقة بالمرسوم التنفيذي 07-144 المؤرخ في 02 جمادى الأولى 1428 الموافق لـ 19 ماي 2007، والملحق الأول والملحق الثاني المرفق المرسوم التنفيذي 07-145 المؤرخ في 02 جمادى الأولى 1428 الموافق لـ 19 ماي 2007) نجد أن المعيار هو حجم المشروع وأهمية التأثير المتوقع على البيئة كما جاء في المادة 16 من القانون 03-

10: "... قائمة الأشغال التي بسبب أهمية تأثيرها على البيئة تخضع لإجراءات دراسة التأثير، قائمة الأشغال التي بسبب ضعف تأثيرها على البيئة تخضع لإجراءات موجز التأثير".

2.3. الجهة المختصة بإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي

حددت المادة 22 من القانون 03-10 بصفة دقيقة الجهة المؤهلة للقيام بهذه الدراسة، حيث يتم اعدادها من طرف مكتب دراسات، مكاتب خبرات أو مكاتب استشارات معتمدة من الوزارة المكلفة بالبيئة، مع التأكيد على أن تنجز على نفقة صاحب المشروع (**المادة 22 من القانون 03-10، 2003**).

3.3. محتوى دراسة التأثير

بالرجوع إلى القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وكذا التنظيم 07-145 المحدد لمجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، نجد أنها لابد أن تتضمن على الأقل ما يلي (**المادة 16 من القانون 03-10، 2003**):

- عرض عن النشاط المزمع القيام به؛
- وصف للحالة الأصلية للموقع وبيئته اللذين قد يتأثران بالنشاط المزمع القيام به؛
- وصف للتأثير المحتمل على البيئة وعلى صحة الانسان بفعل النشاط المزمع القيام به، والحلول البديلة المقترحة؛
- عرض عن آثار النشاط المزمع القيام به على التراث الثقافي، وكذا تأثيراته على الظروف الاجتماعية-الاقتصادية؛
- عرض عن تدابير التخفيف التي تسمح بالحد أو بإزالة، وإذا أمكن بتعويض الآثار المضرة بالبيئة والصحة.

بالإضافة إلى هذا، ألزمت المادة 06 من المرسوم التنفيذي 07-145 أن تتضمن الدراسة أو موجز التأثير:

- تقديم صاحب المشروع، لقبه أو مقر شركته وكذلك، عند الاقتضاء، شركته وخبرته المحتملة في مجال المشروع المزمع إنجازه وفي المجالات الأخرى؛
- تقديم مكتب الدراسات؛
- تحليل البدائل المحتملة لمختلف خيارات المشروع وهذا بشرح وتأسيس الخيارات المعتمدة على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي والبيئي؛
- تحديد منطقة الدراسة؛
- الوصف الدقيق للحالة الأصلية للموقع وبيئته المتضمن لاسيما موارده الطبيعية وتنوعه البيولوجي وكذا الفضاءات البرية والبحرية أو المائية المحتمل تأثرها بالمشروع؛
- الوصف الدقيق لمختلف مراحل المشروع لاسيما مرحلة البناء والاستغلال وما بعد الاستغلال (تفكيك المنشآت وإعادة الموقع إلى ما كان عليه سابقا)؛
- تقدير أصناف وكميات الرواسب والانبعاثات والأضرار التي قد تتولد خلال مختلف مراحل انجاز المشروع واستغلاله (لاسيما النفايات والحرارة والضجيج والاشعاع والاهتزازات والروائح والدخان ...)؛

– تقييم التأثيرات المتوقعة المباشرة وغير المباشرة على المدى القصير والمتوسط والطويل للمشروع على البيئة (الهواء، الماء، التربة، الوسط البيولوجي والصحة ...)؛

– الآثار المتراكمة التي يمكن أن تتولد خلال مختلف مراحل المشروع؛

– وصف التدابير المزمع اتخاذها من طرف صاحب المشروع للقضاء على الأضرار المترتبة على انجاز مختلف مراحل المشروع أو تقليصها و/أو تعويضها؛

– مخطط تسيير البيئة الذي يعتبر برنامج متابعة تدابير التخفيف و/أو التعويض المنفذة من قبل صاحب المشروع؛

– الآثار المالية الممنوحة لتنفيذ التدابير الموصي بها؛

– كل عمل آخر أو معلومة أو وثيقة أو دراسة قدمتها مكاتب الدراسات لتدعيم أو تأسيس محتوى دراسة وموجز التأثير المعنية.

4.3. إجراءات دراسة أو موجز التأثير

لا يمكن الشروع في أشغال البناء المتعلقة بالمشروع الخاضع لدراسة أو موجز التأثير قبل الموافقة على دراسة أو موجز التأثير، لكن وقبل التطرق إلى إجراءات إيداع دراسة وموجز التأثير، تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري أخضع المؤسسات المصنفة حسب أهميتها وحسب الأخطار والأضرار التي تنجر عن استغلالها لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة والوزير المعني، أو من الوالي، أو من رئيس المجلس الشعبي البلدي، في حين أخضع المؤسسات التي لا تتطلب اقامتها دراسة أو موجز التأثير إلى تصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي.

حدد المشرع الجزائري بأنه يجب على صاحب المشروع أن يودع في 10 نسخ دراسة أو موجز التأثير لدى الوالي المختص إقليميا، الذي يقوم بتكليف المصالح المكلفة بالبيئة والمختصة إقليميا بفحص محتوى الدراسة أو الموجز، كما يمكنها أن تطلب من صاحب المشروع كل معلومة أو دراسة تكميلية لازمة، وفي هذه الحالة، يمنح صاحب المشروع مهلة شهر واحد لتقديمها.

بعد الفحص الأولي وقبول دراسة وموجز التأثير، يعلن الوالي بموجب قرار عن فتح تحقيق عمومي، وهذا لدعوة الغير من أشخاص طبيعيين أو معنويين لإبداء آرائهم في المشروع المزمع إنجازه وفي الآثار المتوقعة على البيئة، ولهذا الغرض، يعين الوالي محافظا محققا يسهر على اشهار قرار فتح التحقيق العمومي واعلام الجمهور بذلك من خلال التعليق في الولاية والبلديات المعنية وفي موقع المشروع، وكذلك عن طريق النشر في يوميتين وطنيتين، على أن يتضمن الإعلان وجوبا البيانات التالية (**المادة 10 من المرسوم 07-145 ، 2007**):

– موضوع التحقيق العمومي بالتفصيل؛

– مدة التحقيق التي يجب ألا تتجاوز شهرا واحدا ابتداء من تاريخ التعليق؛

– الأوقات والأماكن التي يمكن للجمهور أن يبدي ملاحظاته فيها على سجل مرقم ومؤشر عليه مفتوح لهذا الغرض.

بعد نهاية مهمته، يحرر المحافظ المحقق محضرا يحتوي على تفاصيل تحقيقاته التي جمعها –والرامية إلى توضيح العواقب المحتملة للمشروع– ثم يرسلها إلى الوالي المختص إقليميا. وبمجرد الانتهاء من التحقيق العمومي يحرر الوالي

نسخة من مختلف الآراء المحصل عليها، وكذلك عند اقتضاء الأمر استنتاجات المحافظ المحقق، ويدعو صاحب المشروع لتقديم مذكرة جوابية في آجال معقولة. ليتم بعدها ارسال ملف دراسة أو موجز التأثير المتضمن آراء المصالح التقنية ونتائج التحقيق العمومي مرفقا بمحضر المحافظ المحقق والمذكرة الجوابية لصاحب المشروع عن الآراء الصادرة، حسب الحالة إلى (**المادة 16 من المرسوم 07-145، 2007**):

- الوزير المكلف بالبيئة بالنسبة لدراسة التأثير؛
- المصالح المكلفة بالبيئة المختصة إقليميا بالنسبة لموجز التأثير الذين يقومون بفحص دراسة وموجز التأثير والوثائق المرفقة؛

لا يمكن في كل الحالات أن تتجاوز مدة فحص ملف دراسة أو موجز التأثير أربعة أشهر ابتداء من تاريخ اقفال التحقيق العمومي، فيكون قرار الموافقة من طرق الوزير المكلف بالبيئة على دراسة التأثير، في حين تكون الموافقة على موجز التأثير من طرف الوالي المختص إقليميا. ترسل قرارات الموافقة أو الرفض إلى الوالي المختص إقليميا والذي يتولى بدوره تبليغها إلى صاحب المشروع، مع التأكيد على أن كل قرارات الرفض لابد أن تكون مبررة.

الخاتمة

إن الاهتمام بدراسة الجدوى يرجع إلى كونه وسيلة تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة تحمي رؤوس الأموال، ولما كانت حماية البيئة من بين أهداف التنمية المستدامة ولا يجب أن تتعارض والتنمية الاقتصادية، بادرت العديد من الهيئات الدولية منذ منتصف القرن الماضي إلى بلورة وتطوير أدوات وتقنيات تضمن تحقيق التوازن بين التنمية وحماية البيئة، وهو نفس النهج الذي اتبعته الجزائر من خلال قوانين تهدف لحماية والحفاظ على البيئة، وتغيير سلوك الفرد نحو سلوك بيئي، من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن إعداد دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري هي في الأصل سلسلة من الدراسات المترابطة والمتكاملة لجوانب مختلفة في المشروع، منذ ظهوره كفكرة إلى حين الوصول إلى القرار النهائي بقبوله أو رفضه، ضرورية لكل المشروعات باختلاف أحجامها وأنواعها، إذ يمكن القيام بها لمشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة، أو عند الإحلال والتجديد أو رغبة في التطوير التكنولوجي؛
- يعتبر نظام تقييم الأثر البيئي دراسة ديناميكية، تبدأ من التفكير بالمشروع وتستمر مع مراحله المختلفة، بل وحتى بعد تنفيذه؛
- تحتاج دراسة تقييم الأثر البيئي إلى توظيف تقنيات وتكنولوجيات حديثة ومتطورة، بالإضافة إلى اشراك مختصين في مختلف المجالات؛
- تسمح دراسات تقييم الأثر البيئي ببناء قاعدة بيانات عن الوضع البيئي الراهن بمظاهره الاقتصادية، الاجتماعية والطبيعية، ما يسمح بالتعرف على الخصائص البيئية لمختلف المناطق، وكذا التغيرات في هذه الخصائص نتيجة التأثيرات المتوقعة؛

– ألزم المشرع الجزائري على كل صاحب مشروع اعداد دراسة التأثير أو موجز التأثير على البيئة كخطوة تسبق الانطلاق في أشغال البناء المتعلقة بالمشروع، كما أن أي تعديل أو تغيير في أبعاد المنشأة أو قدرتها الإنتاجية أو الطرق التكنولوجية بعد إيداع دراسة أو موجز التأثير يستلزم دراسة أو موجز تأثير جديدين؛

– قسم نظام تقييم الأثر البيئي في الجزائر حسب حجم التأثير على البيئي إلى دراسة التأثير البيئي وموجز التأثير البيئي، لكن لم يوضح بدقة الفرق بين الاثنين؛

– على الرغم من أن اشهار قرار فتح التحقيق العمومي يعتبر تجسيدا للطابع التشاركي للعملية بإبداء مختلف الفاعلين والمواطنين لآرائهم واقتراحاتهم حول المشروع، إلا أنه غلب الطابع الانفرادي في إدارة الملف تحت سلطة الوالي وبمساعدة مصالح لم تحدد طبيعة أعضائها أو صفاتهم، وكذا بتعيين شخص واحد "المحافظ المحقق" للسهر على مجريات التحقيق؛

– منح المشرع الجزائري لصاحب المشروع الحق في الطعن الإداري والقضائي صد قرار رفض المصادقة على دراسة أو موجز التأثير على البيئة.

المراجع المستعملة

– جلال الدين، أدهم إبراهيم.(2018) *علم الاستثمار الإسلامي*. مصر. مركز الكتاب للنشر.

– أوسرير، منور. وبن حاج، جيلالي. ومغراوة، فتيحة. (جوان 2009) دراسة الجدوى البيئية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. العدد السابع.

– عبد اللطيف، حاتم عبد المنعم أحمد. (2016) *تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية والقرارات من منظور اجتماعي دراسة نظرية ميدانية*. مصر. مكتبة بورصة الكتب للنشر والتوزيع.

– عبد العظيم، حمدي. (1996) *دراسات الجدوى الاقتصادية في البنك الإسلامي*. مصر.المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

– عبد ربه، رائد محمد. (2015) *دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع*. الطبعة الأولى. الأردن. دار الجنادرية للنشر والتوزيع.

– الأشوح، زينب صالح. (2016) *دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات*. مصر. المجموعة العربية للتدريب والنشر.

– البريدي، عبد الله بن عبد الرحمان. (2015) *مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها، مع التركيز على العالم العربي*. الطبعة الأولى. المملكة العربية السعودية. العبيكان.

– المادة 10 من المرسوم 07-145 المؤرخ في 12 جمادي الأولى 1428 الموافق لـ 19 ماي 2007 يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة.

– المادة 16 من القانون 03-10 المؤرخ في 19 جمادي الأولى 1424 الموافق لـ 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

- المادة 16 من المرسوم 07-145 المؤرخ في 12 جمادي الأولى 1428 الموافق لـ 19 ماي 2007 يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة.
- المادة 22 من القانون 03-10 المؤرخ في 19 جمادي الأولى 1424 الموافق لـ 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة
- بدوي، محمد السيد. (2017) *النموذج التطبيقي لإعداد دراسة جدوى فعالة*. مصر. دار العلوم للنشر والتوزيع.
- العجلوني، محمد محمود. وحلاق، سعيد سامي. (2011) *دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات*. الأردن. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- كافي، مصطفى يوسف. (2009) *تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية*. دمشق سوريا. دار رسلان للطباعة والنشر.
- العزاوي، نجم. والنقار، عبد الله حكمت. (2015) *استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة*. الأردن. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.